كلمة العدد

Editorial

رشيد الحاج صالح[1] | **Rasheed Alhaj Saleh**

كلمة العدد

Editorial

لقد نجم عن الحرب في سورية واحدة من أكبر أزمات التهجير القسري المعاصرة تعقيدًا. فمنذ اندلاع الثورة السورية في آذار/ مارس 2011، أدّت أعمال العنف والقمع والانهيار الاقتصادي إلى تهجير ملايين السوريين داخليًا وعبر الحدود. وقد تحوّل المهجرون قسرًا إلى حالة ممتدة زمنيًا ويعاني آثارها أكثر من نصف سكان سورية. مع تمكن السوريين من إسقاط نظام الأسد، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، برزت مسألة العودة، سواء أكانت تخص النازحين داخليًا في سورية أم اللاجئين في دول أخرى، بوصفها محورًا أساسيًا لاهتمامات السوريين والسلطات الوطنية والدول المضيفة، وكذلك الفاعلين الإقليميين والمجتمع الدولي. غير أنّ العودة لا يمكن فهمها بوصفها عملية إنسانية أو تقنية بحت. ففي السياق السوري، تتداخل العودة بعمق مع الأطر القانونية، والممارسات الأمنية وسياسات إدارة المخيمات وإغلاقها، والديناميات السياسية الإقليمية والدولية. وعلى نحو متزايد، تُطرح العودة كهدف سياسي بالتوازي مع إغلاق مخيمات النزوح، وتقليص المساعدات الإنسانية، وتحولات الانخراط الدولي في الملف السوري.

في هذا السياق، خصصت مجلة **قلمون لدراسات سورية المعاصرة** ملف العدد السادس والثلاثين (صيف 2026) لقضايا السوريين المهجرين قسريًا وتحديات العودة، بوصفها من أكثر القضايا تعقيدًا واستمرارًا في سياق مرحلة الثورة والحرب وما تلاها في المرحلة الانتقالية الراهنة. في سياق ملف العدد، ثمة مقاربة نقدية لا ترى في العودة مسألةً تقنية أو نهاية طبيعية للتهجير فحسب، بل تحوّلًا في أنماط التهجير، الأمر الذي يتقاطع مع الأطر القانونية والأوضاع الأمنية، وسياسات إغلاق المخيمات، والديناميات الإقليمية والدولية. ذلك أن مسألة العودة ليست عملية انتقال فحسب، بل تأتي في سياق علاقات القوة والهشاشة القانونية، وتقييد حرية اختيار المهجرين ومعاناتهم في ظل أوضاع التهجير. كذلك، فإن إغلاق المخيمات يعد عاملًا مهمًا وإشكاليًا، فهو يؤدي في كثير من الحالات إلى إعادة إنتاج التهجير، بدلًا من إنهائه. يتضمن ملف **قلمون**، وهو المعنون بـ "**السوريون المهجّرون قسريًا وتحديات العودة: سياقات عملية وقانونية**"، مجموعة من البحوث التي وفّرت مقاربات قانونية واقتصادية وسياسية، ما يعكس تعقيد الموضوع وتشابك أبعاده في سياق المرحلة الانتقالية التي تشهدها سورية. ويشترك معظم هذه البحوث بالانطلاق من فرضية مفادها أن العودة ليست حركة سكانية معاكسة للنزوح واللجوء فحسب، وإنما عملية مركبة تتداخل فيها الاعتبارات القانونية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن ارتباطها الوثيق بمسارات العدالة الانتقالية وإعادة بناء الدولة واستعادة الثقة بين المواطنين ومؤسساتها.

في سياق الملف، تقدم **عسير المضاعين** دراسة بعنوان "**حالة اللجوء السوري: الإطار القانوني والواقع العملي وآفاق العودة الطوعية- دراسة تحليلية في ضوء وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقانون الدولي**"، وتتناول فيها الإطار القانوني الدولي الناظم لحماية اللاجئين السوريين، وتناقش الفجوة القائمة بين المبادئ القانونية والواقع العملي الذي يحكم أوضاع اللجوء في دول الاستضافة، كما تحلل الشروط القانونية والسياسية والإنسانية اللازمة لتحقيق عودة طوعية وآمنة وكريمة، مستندةً إلى وثائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. تحلل الباحثة الإطار المعياري الدولي الناظم لتعريف اللاجئ والنازح داخليًا، وحدود الحماية الدولية، وأحكام الاستبعاد وإنهاء صفة اللجوء، ومعايير العودة الطوعية الآمنة والكريمة والدائمة، مستندةً إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، والنظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمبادئ التوجيهية

(1) رئيس تحرير قلمون لدراسات سورية المعاصرة.
rasheed.hajsaleh@damascusinstitute.org

بشأن النزوح الداخلي، ووثائق المفوضية المتعاقبة المتعلقة بسورية، ولا سيما اعتبارات الحماية الدولية لعامي 2014 و2021، وموقف المفوضية من العودة إلى سورية الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 2024، واعتبارات الحماية الدولية لعام 2026. ثم خلصت الباحثة إلى أن التحولات السياسية والميدانية في سورية، على أهميتها، لم تبلغ بعدُ مستوى التغير الجوهري والمستدام الذي يبرر إنهاء الحماية الدولية عامةً، وأن أي عودة للاجئين السوريين يجب أن تظل محكومة بمبادئ الطوعية والسلامة والكرامة، مع ضرورة الربط بين العودة وإعادة الاندماج المستدام وتوافر ضمانات الحماية القانونية والعملية. لاحظت الدراسة أيضا وجود مسارين رئيسين في الأدبيات المتعلقة باللجوء السوري: يركّز الأول على تفسير قواعد القانون الدولي للاجئين ومدى انطباقها على السوريين، في حين يتناول الثاني شروط العودة الطوعية ومعايير استدامتها وإعادة الاندماج. لقد سعت الباحثة للربط بين هذين المسارين، من خلال تحليل تطور موقف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2026، وطرحت سؤالًا محوريًا مفاده: إلى أيّ مدًى تسمح التحولات السياسية والميدانية في سورية بالانتقال، من تيسير العودة الطوعية الفردية إلى تشجيع العودة على نطاق أوسع، أو تطبيق أحكام إنهاء صفة اللجوء؟

وتُعنى **مريانا داود**، في بحثها المعنون بـ "**عودة اللاجئين السوريين والحلول الدائمة: دراسة في معايير القانون الدولي للاجئين**"، بمدى اتساق حركة العودة مع ثلاثة معايير أساسية (الطوعية، الأمان، الكرامة)، إضافةً إلى استعراض الحلول الدائمة من اندماج و إعادة توطين، ما اقتضى التوضيح القانوني لماهية هذه الحلول والمعايير، ومناقشة الفجوات القانونية المحيطة بها، و ما من شأنه أن يفاقم التسييس في توجيه مسارات الحلول، ويقود نحو عدم التزام المعايير التي تُشكلُ شرطًا مسبقًا لها، فتغدو العودة "قسرية"، تحت مظلة "الطوعية"، ولا سيما مع تنامي النداءات السياسية الرامية إلى عودة اللاجئين السوريين، باعتبارها الحل الأمثل من منظور الدول المضيفة. الأمر الذي يتعارض مع قواعد منح وضع " لاجئ"، وهو الوضع الذي يستهدف تعويض فقدان الحماية الوطنية، واستحقاق الحصول على حماية بديلة مؤقتة. تنتهي الباحثة إلى أنه ينبغي أن تنتهي هذه الحماية بالتوصّل إلى حلّ دائمٍ عادل، إما بالعودة الطوعية أو الاندماج أو بإعادة التوطين، أي ليس بتغير الأوضاع السياسية في البلد الأم للاجئين.

أما **توفيق أزرق فيناقش**، في بحثه المعنون بـ "**السوريون المهجّرون قسريًا وإعادة الإعمارو تحديات العودة: دور التمويل الإسلامي في إعادة تشكيل اقتصاد سورية السياسي**"، موضوعَ الملف من خلال ربط مسارات العودة بأدوات التمويل الإسلامي، باعتباره إطارًا بديلًا يمكنه المساهمة في تحقيق إعادة إعمار أكثر عدالة وشمولًا. فالعودة ليست عملية إنسانية محايدة فحسب، بل مسارًا سياسيًا واقتصاديًا تحكمه علاقات القوة وإعادة توزيع الموارد. من هنا، فإن إدماج مبادئ التمويل الإسلامي القائمة على العدالة، وتقاسم المخاطر وتحقيق المصلحة العامة، قد يُوفّر مدخلًا نقديًا لمعالجة اختلالات هذا المسار. كما حلل البحث العلاقة بين سياسات إعادة الإعمار وأنماط الملكية، مبرزًا إمكان استخدام هذه السياسات لإعادة تشكيل المجال الاجتماعي والديموغرافي أحيانًا على حساب حقوق المهجّرين. في السياق، يقترح البحث أن تكون أدوات التمويل الإسلامي، من مثل الصكوك الوقفية والمرابحة والمشاركة والمضاربة، مساهمةً في تمويل مشاريع إعادة الإعمار بطريقة تحدّ من الإقصاء، وتعزّز فرص العودة الطوعية والدائمة، من خلال ربط التمويل بإعادة تأهيل المجتمعات المحلية، بدلًا من الاقتصار على إعادة بناء الأصول المادية. يناقش البحث مفهوم "العودة الموجّهة"، في ظل "الحركية المقيّدة"، ويُظهر أن التمويل الإسلامي يمكنه تخفيف القيود الاقتصادية التي تعوق العودة، عبر تمويل سكن ميسّر ومشاريع صغيرة للعائدين، وتعزيز قدرتهم على إعادة الاندماج. ويُوظّف الباحث إطارًا متعدد الأبعاد (المكان، الزمان، الإرادة)، لتحليل الفروقات بين عودة النازحين واللاجئين، مع بيان اختلاف احتياجات التمويل في كل حالة. لقد أولى البحث اهتمامًا خاصًا لدور سياسات إغلاق المخيمات، بوصفها عاملًا مؤثرًا في قرارات العودة، مشيرًا إلى أن غياب أدوات تمويل عادلة قد يحوّل هذه السياسات إلى آليات إكراه غير مباشر. في المقابل، قد تؤدي برامج تمويل إسلامي موجهة إلى الحد من النزوح

الثانوي، من خلال توفير بدائل اقتصادية للعائدين. يتناول البحث أيضا العلاقة بين العودة والحوكمة، مبرزًا إمكانية أن يحدَّ التمويل الإسلامي، إن أُدرج ضمن إطار مؤسسي رشيد وشفاف، من تسييس إعادة الإعمار عبر توجيه الموارد في سبيل تحقيق مقاصد تنموية واجتماعية أوسع، بدلًا من تكريس التفاوتات القائمة. ويؤكد البحث ضرورة الالتزام بالمعايير الأخلاقية في تصميم هذه الأدوات وضمان عدم توظيفها في تسويغ سياسات الإقصاء أو إعادة إنتاجها. منهجيًا، يعتمد البحث على تحليل السياسات والمقاربات النظرية في الاقتصاد السياسي والتمويل الإسلامي، مع التركيز على الإمكانات التطبيقية لهذه الأدوات في سياقات ما بعد النزاع، ويخلص إلى أن دمج التمويل الإسلامي في استراتيجيات إعادة الإعمار يمكن أن يُسهم في إعادة توجيه العملية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز شروط العودة الآمنة والطوعية والكريمة، بشرط أن يُصمّم ضمن إطار مؤسسي شفاف وشامل يضع احتياجات المهجّرين في صميم أولوياته.

أما **ختام الحداد** فقد تناولت، في بحثها المعنون بـ"**الحق في استرداد الملكية العقارية للاجئين والنازحين السوريين: دراسة قانونية اجتماعية**"، ارتباط قضية اللاجئين والنازحين بحقّ السكن والأرض واسترداد الملكية العقارية، بوصفها إحدى أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في المرحلة الانتقالية، لارتباطها المباشر بحق العودة والاستقرار الاجتماعيّ، وإعادة بناء الثقة المجتمعية. كما ناقشت الباحثة الأثر القانوني والاجتماعي للتّشريعات السورية المرتبطة بالملكيّة العقاريّة، ولا سيّما المرسوم التشريعي 66 لعام 2012 والقانون 10 لعام 2018، ومدى أثرها في قدرة اللاجئين والنازحين السوريين على استرداد ممتلكاتهم والعودة إلى مناطقهم. لقد توقفت الباحثة عند كيفية مساهمة بعض التشريعات الاستثنائيّة، على الرغم من صدورها تحت عنوان "التنظيم العمراني وإعادة الإعمار"، في تعقيد إجراءات إثبات الملكية، وإضعاف الضمانات القانونية المرتبطة بحماية الحق في السكن والملكية، ولا سيما لدى اللاجئين والنازحين الذين فقدوا وثائقهم أو تعذّر عليهم الوصول إلى ممتلكاتهم. من جهة ثانية، استندت الباحثة إلى مقاربة قانونية اجتماعية مدعومة بمؤشرات ميدانية وإحصائية، وسلّطت الضوء على الآثار الاجتماعية للنزاعات العقارية، وما تسببه من تراجع في فرص العودة الآمنة، وتعميق مشاعر التهميش وفقدان الاستقرار والانتماء. وقد خلصت الباحثة إلى أنّ تحقيق عودة دائمة وإعادة إعمار عادلة غير ممكن من دون إصلاح البيئة التّشريعيّة والمؤسساتيّة الناظمة للملكيّة العقاريّة، وتبسيط إجراءات التوثيق والإثبات، والاعتراف بالوثائق البديلة، وإنشاء آليات شفافة وعادلة لتسوية النزاعات العقارية، ما من شأنه ضمان حماية حقوق اللاجئين والنازحين، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في مرحلة ما بعد النزاع.

ويُعنى **سمير العبد الله**، في بحثه المعنون بـ"**السوريون في تركيا بعد سقوط نظام الأسد: بين خيار العودة وتحديات البقاء**"، بدراسة مستقبل السوريين المقيمين في تركيا، بعد سقوط نظام الأسد، من خلال البحث في خياراتهم بين العودة إلى سورية أو الاستمرار في الإقامة في تركيا، أو الهجرة إلى دولة ثالثة. بين الباحث أن التحوّل السياسي في سورية لم يؤدّ بعد إلى إنهاء حالة اللجوء، بل أعاد تشكيلها ضمن تفاعل بين مستويات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي التي حققها السوريون في تركيا، والأوضاع البنيوية السائدة في سورية، واتجاهات السياسات التركية بشأن اللاجئين. لقد اعتمد الباحث على تحليل البيانات الثانوية والأولية المستمدة من استبيان شمل 110 حالات من السوريين المقيمين في تركيا، مستندًا إلى مقاربات نظرية تشمل الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي واللجوء طويل الأمد والعودة الطوعية. وتشير نتائج البحث إلى أن سقوط النظام أعاد طرح خيار العودة، ولكن لم يحوّله إلى خيار واقعي وفوري عند غالبية السوريين، وما تزال اعتبارات الأمن والاستقرار وفرص العمل والخدمات الأساسية من أبرز العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار العودة. فقد أسهمت سنوات اللجوء الطويلة في بناء مستويات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي داخل تركيا، وقد تعزز بذلك توجّه شريحة واسعة نحو الاستمرار في الإقامة فيها. يخلص الباحث إلى أن مستقبل السوريين في تركيا سيتخذ مسارات متعددة، ما يشمل العودة التدرجية لبعض الفئات، واستمرار بقاء فئات أخرى، ما يعكس تعقيد العلاقة بين التحوّلات السياسية في بلد المنشأ

وخيارات اللاجئين في البلد المضيف.

أما **لين عيسى** فقد اعتبرت، في بحثها المعنون بـ "**بين الأمان والاستقرار: دراسة ميدانية في محددات عودة اللاجئين السوريين**"، أن قضية عودة اللاجئين السوريين، في مرحلة ما بعد التحرير، أحد أكثر الملفات تعقيدًا، في سياق إعادة بناء المجتمع والدولة، لما تحمله من أبعاد إنسانية وسياسية واقتصادية. لذلك، ناقشت العوامل التي تشكّل قرار العودة، بين ما يتّصل بالأمان وما يتعلق بقدرة العائدين على الاستقرار، وتحليل محددات العودة، من منظور ميداني يستند إلى معطيات واقعية من اللاجئين أنفسهم، من خلال فهم العوامل التي تشجعهم على ذلك أو تعوقه، وتقييم مدى توافر مقومات الأمان والقدرة على الاستقرار في سورية. لقد سعت الباحثة أيضًا للكشف عن تصورات اللاجئين تجاه عودتهم إلى سورية، وقياس مستوى الثقة بالأوضاع الأمنية والخدمية والاجتماعية التي تنتظرهم، معتمدةً على استخدام استمارة استبيان موزعة على عينة مكوّنة من 300 مستجيب، من اللاجئين السوريين في دول اللجوء المختلفة. وقد ركزت الباحثة على ثلاثة محاور رئيسة، وهي تُعدّ الأكثر تأثيرًا في قرار العودة (الأمان، والاستقرار المعيشي، والعوامل النفسية والاجتماعية). توصلت الباحثة إلى نتائج تعكس استمرار شعور اللاجئين بعدم كفاية الوضع الأمني، مشيرةً إلى إدراك اللاجئين أهمية توافر السكن، وفرص العمل، والخدمات الأساسية، والقدرة على تأمين دخل مستقر، كشرط رئيس للعودة. أما ما يتعلق بالعوامل النفسية والاجتماعية، فقد بدا في سياق البحث أن وجود الأقارب داخل سورية عامل محفّز، في حين شكّلت الذكريات السلبية المرتبطة بالمكان عائقًا نفسيًا واضحًا. تخلص الباحثة إلى أن العودة الدائمة للاجئين السوريين تتطلب معالجة متوازنة لمحددات الأمان، والخدمات والفرص الاقتصادية، إلى جانب تعزيز الثقة بين اللاجئين والبيئات المضيفة، بما يضمن انتقالًا آمنًا واندماجًا فعّالًا في مرحلة ما بعد التحرير. لقد أكدت نتائج البحث أن قرار العودة الطوعية للاجئين السوريين يتفق مع ما تطرحه النظريات المفسرة للعودة الطوعية للاجئين السوريين، ولا سيما بشأن توافر الأمان بوصفه شرطًا أوليًا، والاستقرار المعيشي بوصفه عاملًا حاسمًا، والروابط الاجتماعية بوصفها عنصرًا محفزًا أو معيقًا.

في الباب المخصص لـ **الترجمات**، تضمن العدد ترجمة **أحمد عيشة** لدراسة معنونة بـ "**العودة أم البقاء: معضلة الأمل واليأس لدى اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن- منظور إيكولوجي**"، لكل من **لجين الصمادي وبدر الماضي**. تناولت الدراسة تحليل نيات العودة لدى اللاجئين السوريين في الأردن، والعوامل المؤثرة في ذلك، مستندةً إلى منهجية بحثية مختلطة. وقد قامت الدراسة على تحليل آراء عيّنة عشوائية مكوّنة من 1070 لاجئًا سوريًا، ممن يقيمون في المجتمعات المُضيفة والمخيمات، عبر مقابلات هاتفية، بالإضافة إلى أربع جلسات مناقشة لمجموعات بؤرية (مركزة) ومقابلتين مع خبراء. وعلى الرغم من أن 61 % من المستجيبين أعربوا عن رغبتهم في العودة، فإن 20 في المئة منهم فقد أشاروا إلى خطط ملموسة أو فورية، ما يوحي بأن العودة ما تزال طموحًا في الغالب فحسب، أكثر من كونها خيارًا وشيكًا. لقد برزت عوامل عدة تُعدّ حاسمة في هذا القرار، من مثل الحصول على السكن والممتلكات (55 %)، والوضع الاقتصادي (46 %)، والأمن والسلامة (40 %)، ما يشير إلى أن العوائق البنيوية، وليس تغيير النظام وحده، تؤثر في صنع القرار النهائي بشأن العودة إلى سورية. تكشف نتائج الدراسة أيضًا أن الارتباط العاطفي بسورية يدعم تطلعات العودة، إلا أن عوامل من قبيل الصعوبات المالية لدى اللاجئين السوريين في الأردن، وتدمير مساكنهم في سورية، تحدُّ من القدرة على اتخاذهم قرار العودة. وأكدت نتائج الدراسة أن العودة الطوعية والآمنة والكريمة تعتمد على معالجة العوائق البنيوية في سورية، والمحافظة على مستويات كافية من الحماية والدعم الأساسي للاجئين السوريين في الأردن.

أما الباب المخصص لـ **الدراسات**، فقد تضمن العدد ثلاثة عناوين. في الدراسة الأولى، يطرح **حسن جبران** موضوع "**بناء السلام في السياق السوري المعاصر: من السلم المُدار إلى التماسك المستدام**"، ويذهب إلى أنه على الرغم من انتصار الثورة السورية عسكريًا، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، فإنّ حلقات الصّراع والأزمات المركّبة (الاجتماعية- الاقتصادية- السياسية) ما زالت فاعلة في تآكل قيمة المواطنة السورية، مفهومًا وتجسيدًا، واستمرار انحدار

المستوى المعيشي للأسر وازدياد احتياجاتهم الإنسانية. الأمر الذي تزامن معه خروقات كبيرة في شبكة الأمان الاجتماعي والعيش المشترك، ومحركات النزاع وحضور مهدّدات السلام. كلّ ذلك عزّز، من وجهة نظر الباحث، مشروعية البحث في بناء السلام وتحقيق العدالة الانتقالية في السياق السوري، وحرّك مجموعة من الاسئلة المركّبة، من قبيل: أيّ سلمٍ أهليّ يفتقر إليه السوريون؟ ما إمكانية بناء السلام المرجو، بصورة دائمة؟ كيف نبدأ بذلك ومن أين؟ ما التحديات والفرص المتاحة راهنًا بشأن ذلك، لاستثمارها من أجل المستقبل؟ كيف تنتقل سورية، من نمط "السّلم المُدار" إلى بناء سلام مستدام وتماسك اجتماعي مؤسسي مستقر؟ ما إمكان تحقيق تعافٍ اجتماعي، وتمكين اقتصادي، وتمثيل مجتمعي فاعل؟ يعتمد الباحث منهجية تحليل بنية المجتمع السوري، وعلاقته بالسلطة البائدة، من أجل ملاءمته مع طبيعة الدراسة، وأهدافها التي يمكن إجمالها بـ: تفكيك بنية "الاستقرار الهشّ" وتحليلها، في مرحلة ما قبل العام 2011، عبر تشريح آليات السّلم المفروض قسرًا من الأعلى، والبحث في كيفية "تجميل السلطة" لاستراتيجياتها وتقبيحها للمجتمع، وصولًا إلى استنزافها الرأسمال الاجتماعي، ثم فهم الجذور الهيكلية للتشظي الذي حدث بعد الثورة، عبر تتبّع زمني (مرحلة ما قبل الثورة، فمرحلة الثورة، ثم ما بعد الانتصار). كذلك، يركز الباحث على تفعيل مقاربة ترميم الروابط في البيئة السورية، عبر وضع استراتيجيات عملية، لإعادة بناء الروابط الأفقية والعمودية بين المكونات السورية المتصارعة، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الجديدة، لضمان عدم تكرار الصراع. لقد حاول الباحث ملامسة خارطة التوازنات بين الممكنات والمعطلات الداخلية والخارجية، عبر محاولة التأسيس على الفرص المتاحة لبناء السلام وتحصينه، في سبيل تحقيق العيش المشترك في كنف دولة القانون والعدالة.

يؤكد **ليفنت عثمانلي أوغلو**، في دراسته المعنونة بـ **"اتجاهات الشباب السوري في تركيا تجاه سورية المستقبل"**، أنه مع ربيع سورية في آذار/ مارس 2011 بدت الفرصة مواتية للبحث عن أدوار كانت مفقودة، في مجال المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. فقد أحدثت التطورات المتلاحقة (الثورة، فالحرب واللجوء) دورًا في تفتح الوعي لدى السوريين بشأن دورهم الحاسم في بناء دولتهم، وضرورة عدم استبعادهم من المجال العام مرة أخرى. من هنا، بعد مرور عام ونصف العام تقريبًا على سقوط النظام البائد، وبقاء نسبة كبيرة من السوريين في حالة نزوح ولجوء، ترصد الدراسة اتجاهات السوريين من الشابات والشبان من المقيمين في تركيا بشأن سورية في المستقبل، في المستويات الاجتماعية والسياسية والتعليمية ومسألة الحريات. لقد بيّنت الدراسة، في سياق القضايا الاجتماعية، تأييد غالبية أفراد العينة وجود تشريع مختلط، أي ديني ومدني، ومنح الجنسية لأبناء المرأة السورية المتزوجة من غير سوري، وإلغاء الأحكام المخففة في جرائم الشرف. وفي قضايا التعليم، تأييد غالبية أفراد العينة ضرورة حياد المناهج الدراسية إزاء النظام السياسي الحاكم، وإلغاء استثناءات الانتساب إلى الجامعة واعتماد التحصيل العلمي فحسب. أظهرت الدراسة هنا إجماعًا عامًا على ضرورة تطوير التعليم الفني والمهني، وأيدت نسبة كبيرة من المستجيبين تدريس اللغة الكردية (ولو اختياريًا)، في مراحل ما قبل الجامعة. أما في قضايا نظام الحكم، فقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية توجهات متزايدة نحو حرية التعبير والنشر، والإعلام المستقل ونقد أداء الحكومات. لقد أيدت غالبية أفراد العيّنة أن يكون رئيس الدولة مسلمًا سنيًا، وفضّلت النسبة الكبرى أن تكون مدة الولاية الرئاسية خمسة أعوام، مع إمكان التمديد مرة واحدة فحسب. أما **حسن الخلف** فيسلط، في دراسته المعنونة بـ **"سدّ الفرات في المتخيل الروائي السوري: المغمورون بين التنمية القسرية وإعادة تشكيل المجتمع"**، الضوءَ على نصوص روائية تناولت منطقة سدّ الفرات، قبل بنائه وبعده، مركزًا على قضية المغمورين، وانتهاكات النظام البائد والمظالم التي عانوا طويلًا من آثارها. يناقش الباحث، في السياق، مدى قدرة هذه الروايات على رصد التغيرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة، نتيجةً لبناء السدّ، مركزًا على تأثير عملية الترحيل التي فرضتها مياه السدّ في سكان منطقة الفرات، بعد أن أُغرقت أراضيهم الزراعية ومنازلهم، فباتوا "مغمورين"، على سبيل المجاز والحقيقة. قرأت الدراسة سبعة نصوص روائية سورية وحللتها، وتوقفت عند سرديات مختلفة حول سد الفرات والمغمورين.

في باب **مراجعات كتب**، تضمن العدد أربعة عناوين مهمة صدرت حديثًا، وخصّت الشأن السوري في مجالات مختلفة. المراجعة الأولى أعدّها **أنس ناصر** لكتاب **زينة العظمة** بالإنجليزية (جامعة كامبردج 2026)، وعنوانه **مثقفون سوريون في المنفى: معضلات الثورة وثمن الرحيل** (*Syrian Intellectuals in Exile: The Dilemmas of Revolution and the Cost of Leaving*). المراجعة الثانية أعدتها **غيداء حمامة** لكتاب **فيديريكو مانفريدي فيرميان** بالإنجليزية (جامعة تكساس 2025)، وعنوانه **الحرب في سورية والشرق الأوسط تاريخ سياسي و اقتصادي** (*War in Syria and the Middle East: A Political and Economic History*). المراجعة الثالثة أعدها **أحمد الهنسي** لكتاب ترجمه **أحمد كامل راوي** عن العبرية (القاهرة 2025) بعنوان **سوريا: خريطة جديدة.. لاعبون جدد**، وهو من تأليف باحثين في معهد دراسات الأمن القومي (جامعة "تل أبيب"). المراجعة الرابعة أعدّها **فادي عزو** لكتاب **سورية: تاريخ حديث** (*A History of Modern Syria*)، وهو من تأليف **دانيال نيب** باللغة الإنجليزية (نيويورك ولندن 2026). أما في باب **عروض الكتب**، فقد تضمن العدد عناوين صادرة حديثًا (2025-2026) وتخص الشأن السوري، بخمس لغات (**العربية والتركية والألمانية والفرنسية والإنجليزية**).